الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

# حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

**الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء**

21 **يونيو** 2022

# الفهرس


| الموضوع | رقم الصفحة |
| --- | --- |
| الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان | |
| هيئة حقوق الإنسان | 2 |
| أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية | 4 |

# مليون ريال غرامة والسجن 10 سنوات للاتجار بالأشخاص

## تمكين الضحايا من المساعدة القانونية والتعليمية والحماية الشخصية

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 22 ذو القعدة 1443هـ - 21 يونيو 2022م
https://www.alyaum.com/articles/6404139

أقر مشروع تعديل نظام مكافحة جرائم االتجار باألشخاص، معاقبة الجناة بالسجن مدة ال تزيد على 10 سنوات وبغرامة ال تزيد على مليون لاير، وأن الدعوة الجزائية ال تسقط بالتقادم، جاء ذلك في التعديل الذي طرحته الهيئة بمنصة استطالع حتى الرابع من شهر يوليو القادم، والذي يهدف لمنع .كافة أشكال االستغالل التي يمكن أن يتعرض لها االشخاص ومكافحتها والوقاية من االتجار بهم ومعاقبة مرتكبيها، وحماية الضحايا المجتمع المدني.

وقال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق اإلنسان خالد الفاخري لـ»اليوم«: إن مشروع تعديل نظام مكافحة جرائم االتجار باألشخاص تضمن العديد من التعديالت الهامة والمتعلقة بحماية الضحايا من االستغالل، إضافة للتأكيد على حماية االطفال بأي صورة كانت وفق العمر لمن هم دون 18 عاما، مع أهمية السرية للمتضررين من الضحايا لحمايتهم وحماية سمعتهم مستقبال، إضافة لتمكين الضحية من الحصول على المشورة والعناية الطبية في .مراكز التأهيل الطبي. كما تطرقت التعديالت إلى إشراك مؤسسات المجتمع المدني في عدة أوجه لحماية الضحايا

استغالل الوظيفةوبين المشروع أنه يعاقب بالسجن مدة ال تقل عن ثالث سنوات وعشر سنوات كحد أقصى، وبغرامة ال تقل عن مائتي ألف لاير، وال تزيد على مليون لاير في حال ارتكبت إحدى جرائم االتجار باألشخاص على من هو دون سن الثامنة عشر عاما، وإذا كان مرتكب الجريمة قد أنشأ أو نظم أو أدار جماعة إجرامية منظمة لالتجار باألشخاص أو انضم إليها أو شارك فيها، وإذا كان من بين المجني عليهم إناث أو من عديمي االهلية أو االشخاص ذوي اإلعاقة، وإذا ارتكبت الجريمة من قبل أكثر من شخص، وإذا ارتكبت الجريمة ضد أكثر من شخص، وإذا ارتكبت باستعمال السالح أو التهديد باستعماله، وإذا نتج عن الجريمة وفاة المجني عليه أو أصيب بمرض عضال أو عاهة مستديمة ال ُيرجى شفاؤهما، وإذا كان مرتكب الجريمة زوجا للمجني عليه أو أحد االصول أو الفروع أو الولي أو الوصي أو كانت له سلطة عليه، وإذا كان مرتكب الجريمة موظفا عاما ».أو مكلفا بخدمة عامة، وارتكبها من خالل استغالل وظيفته أو خدمته العامة، وإذا كانت الجريمة ذات طابع »عبر وطني رضا الضحيةوأشار المشروع إلى أنه ال يعتد برضا الضحية في جرائم االتجار باألشخاص لغايات تخفيف أي من العقوبات المنصوص عليها في هذا النظام، وال يعتد بالتنازل عن الحق الشخصي من قبل الضحية في تلك الجرائم لغايات تخفيف أي من العقوبات المنصوص عليها في هذا النظام، ويعفى من العقوبات كل من بادر من الجناة بإبالغ الجهات المختصة بما يعلمه عنها قبل البدء في تنفيذها، وكان من شأن ذلك اكتشاف الجريمة قبل وقوعها أو ضبط مرتكبها أو الحيلولة دون إتمامها، فإذا حصل االبالغ بعد وقوع الجريمة، جاز إعفاؤه من العقوبة إذا مكن السلطات المختصة قبل .البدء في التحقيق من القبض على مرتكبي الجريمة االخرين، فإذا حصل االبالغ أثناء التحقيق جاز تخفيف العقوبة خطوات تطويريةوقال الباحث والمتخصص في حقوق اإلنسان د. معتوق الشريف: تتوافق التعديالت الجديدة للنظام مع الخطوات التطويرية للمنظومة التشريعية والعدلية في المملكة والتطورات التي تحدث في العالم، والتي تستهدف تفعيل االتفاقيات الدولية الشرعية بما يتواكب مع العصر الحديث وما يطرأ من إشكاليات في الواقع، وكذلك تأتي هذا التعديالت تماشيا مع البروتوكوالت الملحقة باالتفاقيات، والتي عند التوقيع عليها يكون إلزاما على

الدول المصادقة على البروتوكولات تعديل تشريعاتها وفق ما تنص عليه هذه البروتوكولات، والتي تتطلب التعديل والتطبيق على أرض .الواقع، وتضمين ذلك في التقارير الدورية المقدمة للجهات المختصة في ألمم المتحدة.

# مليون ريال غرامة والسجن 10 سنوات للاتجار بالأشخاص

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 22 ذو القعدة 1443هـ - 21 يونيو 2022م
https://www.al-madina.com/article/792730

تعكف هيئة حقوق الإنسان حالياً على إجراء تعديلات واسعة على نظام «مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص» بهدف منع كافة أشكال الاستغلال التي يمكن أن يتعرض لها الأشخاص ومكافحتها وحماية ضحايا الاتجار ومساعدتهم وتقديم الرعاية المناسبة لهم. ووفقاً للضوابط يعاقب بالسجن كل من ارتكب إحدى جرائم الاتجار بالأشخاص مدة لا تزيد عن عشر سنوات وبغرامة لا تزيد عن مليون ريال، ويعاقب بالسجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات وعشر سنوات كحد أقصى، وبغرامة لا تقل عن مائتي ألف ريال ولا تزيد على مليون ريال في حال ارتكبت إحدى جرائم الاتجار بالأشخاص على من هو دون سن الثامنة عشرة. والمتهم بالاتجار هو كل من يتعامل بأي صورة كانت سواء كان شخصاً طبيعياً أو أكثر بما في ذلك الاستقطاب أو استدراج أو النقل أو الاستقبال أو الإيواء سواء كان ذلك بمعرفة الضحية أو بعدم معرفته وسواء كان خارج الدولة أو عبر حدودها الوطنية إذا كان التعامل بقصد استغلالهم. وتشكل لجنة تسمى (اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص) برئاسة رئيس هيئة حقوق الإنسان وعضوية عدد من الجهات ذات العلاقة، تتولى اللجنة وضع السياسة العامة لمنع الاتجار بالأشخاص ووضع الخطط اللازمة لتنفيذها والإشراف على تطبيقها ومراجعة التشريعات ذات العلاقة بمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص ودراسة التقارير الدولية والإقليمية والمحلية المتعلقة بمنع الاتجار بالأشخاص، وينشأ صندوق يسمى (صندوق حماية ودعم ومساعدة ضحايا الاتجار بالأشخاص) يتولى تقديم المساعدات اللازمة للضحايا ممن لحق بهم أضرار ناجمة عن أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام.

# هيئة حقوق الإنسان تبحث أوجه التعاون مع الإتحاد الأوروبي

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 22 ذو القعدة 1443هـ - 21 يونيو 2022م
https://www.alyaum.com/articles/6404105

استقبَل رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور عواد بن صالح العواد في مكتبه بمقر الهيئة بالرياض اليوم, سفيَر بعثِة الاتحاد الأوروبي لدى المملكة .باتريك سيمونيه وجرى - خالل االستقبال- بحُث عدٍد من الموضوعات ذات االهتمام المشترك، واستعراض أوجه التعاون الثنائي بين المملكة واالتحاد الأوروبي في .مجال حقوق الإنسان وسبل تنميتها تعزيزها ا لرؤية المملكة 2030 .و َتَطَّرَق الجانبان إلى التطورات التي تشهدها المملكة والخطوات الرائدة نحو تحقيق التنمية المستدامة وا لرؤية المملكة 2030.

## أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

# الشورى يطالب "التجارة" بتطوير الأدوات الرقابية لرصد أسعار السلع

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 22 ذو القعدة 1443هـ - 21 يونيو 2022م
https://www.alriyadh.com/1957554

أقر مجلس الشورى توصيات لجنة التجارة والاستثمار بشأن التقرير السنوي لوزارة التجارة للعام المالي 42_1443 وطالب وزارة التجارة تطوير الأدوات الرقابية والإجرائية لرصد أسعار السلع، بهدف دعم استقرار أسعار السلع التموينية والأساسية من خلال توسيع نطاق السلع التي يراقبها نظام الرصد الإلكتروني لتشمل جميع السلع وتفعيل آليات الرصد الفوري لها، إضافة إلى إجراء دراسة لمقارنة أسعار السلع التموينية الأساسية في السوق المحلية بمثيلاتها في الأسواق الأخرى، وإمكانية تحديد مستويات الدعم الحكومي والإعفاءات الضريبية والجمركية لتلك السلع، وتفعيل مخرجات الدراسة، وذلك بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.

تطوير الآليات

ودعا المجلس الوزارة إلى تطوير آليات عملها الإجرائية والتقنية لتضمين مخالفة "عدم تسليم المُنتج" ضمن المخالفات التجارية، وتفعيلها ضمن بلاغات المستهلكين في تطبيق" بلاغ تجاري"، وتوعية التاجر والمستهلك بذلك، كما طالب الوزارة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لإيجاد حلول المقابل المالي في الوظائف التي لا يمكن شغلها بالكوادر الوطنية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتفعيل تلك الحلول.

وأكد المجلس في قرار آخر أن على الوزارة دراسة الميزات التنافسية للمناطق في قطاع الأعمال، لتحديد المجالات المناسبة وتطوير الآليات لتنمية تلك المجالات حسب تلك الميزات لكل منطقة، وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، كما شدد المجلس على دراسة تطوير قطاع حماية المستهلك، بما يُمكنه من أداء دوره الرقابي في حفظ حقوق المستهلك.

ثاني أكسيد الكربون

وخلال جلسة المجلس العادية الثانية والأربعين من أعمال السنة الثانية للدورة الثامنة التي عقدها أمس الاثنين برئاسة الدكتور مشعل بن فهم السُّلمي نائب رئيس المجلس طالب الشورى الهيئة العامة للنقل بتحديد مستهدفاتٍ واضحة، لخفض الانبعاثات السامة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن وسائل النقل، وتحفيز القطاع الخاص للاستثمار في البنية التحتية للسيارات والشاحنات الكهربائية على الطرق، وحث الهيئة على استحداث برامج ابتعاث لتأهيل الكفاءات الوطنية اللازمة لسدِّ احتياجاتها في التخصصات الضرورية والنادرة وذلك بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، وتخصيص أراضٍ حكوميةٍ مناسبةٍ لإنشاء المقر الرئيسي للهيئة في الرياض ومقار أخرى لفروعها في المناطق التي تتواجد فيها، وأكد المجلس على الهيئة المسارعة في البدء في تنفيذ مشاريع النقل العام، والمسارات، والمواقف الخاصة بالحافلات، وهي توصية إضافية مشتركة للأعضاء عطا السبتي والدكتور فيصل آل فاضل، و الدكتورة لطيفة الشعلان.

مذكرات تفاهم التعليم

ووافق المجلس على توصيات لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن ما تضمنه التقرير السنوي للهيئة السعودية للفضاء وطالب الهيئة بتفعيل مذكرات التفاهم التي تم توقيعها مع وزارة التعليم وعددٍ من الجامعات السعودية للتوسّع في استحداث تخصصاتٍ علمية تخدم قطاع الفضاء؛ ودراسة إمكانية البدء بالابتعاث الداخلي المنتهي بالتوظيف لتنمية رأس المال البشري، داعياً الهيئة إلى دراسة إمكانية الاستفادة من المقومات والبنى التحتية المتوفرة في بعض الجهات الحكومية ذات العلاقة بقطاع الفضاء للتكامل وتوحيد الجهود وتحقيق أهداف الهيئة الاستراتيجية لقطاع الفضاء في المملكة.

هيكلة قطاع النقل

وفي سياق القرارات التي اتخذها مجلس الشورى أمس طالب وزارة النقل والخدمات اللوجستية بدراسة إعادة هيكلة قطاع النقل بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية، لاستيعاب المتغيرات وتحقيق أعلى مستوى من الحوكمة والتنسيق بين الجهات العاملة في هذا القطاع، داعياً الوزارة إلى الإسراع في استكمال التحوّل الرقمي لمنظومة النقل والخدمات اللوجستية، ودراسة استحداث إدارة للتحوّل الرقمي، وذلك لضمان حوكمة هذا التحول في كامل القطاع، وحث الوزارة

على سرعة استكمال تنفيذ شبكات الطرق المحورية التي تربط مناطق المملكة بعضها ببعض، وتحويلها إلى طرقٍ سريعة، وتشديد الرقابة على أعمال صيانة الطرق والجسور والأنفاق، والتأكد من ضمان الجودة والسرعة في تصميمها وتنفيذها، وهي توصية إضافية للمهندس نبيه البراهيم.

مؤشرات أداء استراتيجية

وأقر الشورى توصيات للجنة المالية على التقرير السنوي لهيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية، وطالبها بدراسة تطوير منظومة مؤشرات الأداء الاستراتيجية بإضافة مؤشرات أداء ذات ارتباطٍ وثيقٍ بأهدافها الاستراتيجية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، والإسراع في إطلاق أكاديميتها للتدريب لتمكينها والجهات العامة من تحقيق أهدافها وذلك بموجب مؤشراتٍ قابلةٍ للقياس ومرتبطةٍ بمددٍ زمنية محددة، داعياً الهيئة إلى العمل مع الجهات ذات العلاقة لتوفير الأنظمة والبنية الرقمية الممكنة لأعمالها، ولتحديث واستحداث التشريعات ذات الصلة باختصاصها وذلك عن طريق وضع خطط عملية مشتركة بجداول زمنية وحسب أهمية الأولويات.

البناء المعرفي

وناقش مجلس الشورى مشروع نظام المساهمات العقارية، وتقرير اللجنة الصحية بشأن ما تضمنه التقرير السنوي للهيئة العامة للغذاء والدواء، كما ناقش تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن التقرير السنوي لوزارة العدل وقد طالب سعد العتيبي وزارة العدل بوضع برنامج يضمن استمرار البناء المعرفي والتخصصي للقضاة، ويحقق لهم التميز المهني، أسوة بغيرهم من المهن التخصصية الأخرى، وبناء منصات تواصل عدلي مع المجتمع، تستهدف تقديم المساعدة القانونية لمن يحتاجها، ونشر الوعي القانوني والحقوقي في المجتمع.

وتساءل الدكتور فيصل آل فاضل كيف ستستطيع الوزارة تنفيذ المبادرات الإستراتيجية التي بلغ عددها 36 مبادرة 17 منها مبادرات جديدة اما 19 مبادرة معظمها مبادرات جاري العمل عليها واثنتين من المبادرات اكتملت وهما مبادرة ابراز مميزات القضاء السعودي ونشر الثقافة العدلية ومبادرة رفع تصنيف المملكة عالميًا، واتساءل كيف اكتملت هاتين المبادرتين؟ وكيف تم اعتماد هذا الكم الكبير من المبادرات؟ وكيف ستنفذ جميعها خلال فترة قصيرة في ظل نقص الكوادر البشرية المؤهلة والموارد المالية اللازمة وعدم اكتمال المنظومة التشريعية الممكنة؟ وأين التركيز وتحديد الأولويات؟ وأين التخطيط طويل الأجل؟.

وطالب آل فاضل لجنة الشورى القضائية بتبني توصية تطالب بوضع إستراتيجية تبلور وتعتمد على المستوى الوطني لتطوير المرفق العدلي وليس على مستوى الوزارة لوحدها على غرار ما يجري مع القطاعات الأخرى، وقال عضو الشورى آل فاضل" اطلعت على المشاريع التشريعية التي تعمل عليها الوزارة، ومن بينها مراجعة وتطوير بعض الأنظمة القائمة كما ورد في التقرير، وأقترح أن يضاف لها نظام القضاء والذي يحتاج الى مراجعة وتطوير لعدد من مواده ليتسق مع النظام الأساسي للحكم ويتواءم مع أهداف رؤية المملكة وما اصدره مجلس الشورى حول هذا النظام، كما اقترح، ونحن نشهد اليوم انفتاحا غير مسبوق في البيئة العدلية السعودية، على اللجنة بلورة توصية تتضمن قيام الوزارة بدراسة إمكانية أن يتبنى النظام القضائي السعودي آلية "هيئة المحلفين" في الحكم على انواع معينة من القضايا وهو نظام معمول به في عدد من الدول المتقدمة في تصنيفها العالمي في المؤشرات ذات العلاقة بالمنظومة العدلية، والذي يعود أصله إلى النظام القضائي الإسلامي في الإمارة الإسلامية في صقلية وتحديداً الفقه المالكي تحت مسمى "اللفيف."

بيانات الإعاقة

وفي مداولات تقرير به لجنة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بشأن ما تضمنه التقرير السنوي لهيئة رعاية ذوي الأشخاص الإعاقة طالب الدكتور ناصر الموسى الهيئة بزيادة التنسيق مع الجهات المعنية في القطاعات الحكومية والأهلية والجهات غير الربحية، لضمان تقديم الخدمات للأشخاص ذوي الاعاقة في جميع المناطق، ودعت الدكتورة عالية الدهلوي الهيئة إلى الإسراع في توفير بيانات وإحصائيات عن الإعاقات وتصنيفها بالمملكة، خاصةً التي ترتبط ببعض الأمراض النادرة مثل التصلب الجانبي الضموري وغيرها من الأمراض المشابهة التي تتدرج بها الإعاقة وتنتهي بإعاقة كاملة وفي حاجة كبيرة للرعاية والتأهيل، وأكد الدكتور هادي اليامي ضرورة مراعاة تقديم الترتيبات التيسيرية التي تعنى بتهيئة الظروف البيئية لتمكين ذوي الإعاقة من ممارسة كامل حقوقهم ووصولهم للخدمات على أساس العدالة مع الآخرين وذلك ضمن خطتها الاستراتيجية.

# المملكة تؤكد استمرارها في تعزيز قيم التسامح ودحض كل ملامح التطرف والكراهية والعنف

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 22 ذو القعدة 1443هـ - 21 يونيو 2022م
https://www.al-madina.com/article/792738

أدانت المملكة العربية السعودية خطاب الكراهية بجميع أنواعه وأشكاله، مؤكدة أن جهودها على الصعيد الدولي ما تزال مستمرة نحو كل ما من شأنه أن يعزز قيم التسامح ويدحض كل ملامح التطرف والكراهية والعنف.

جاء ذلك في كلمة المملكة العربية السعودية التي ألقتها رئيسة اللجنة الاجتماعية والإنسانية والثقافية ( اللجنة الثالثة ) في وفد المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة سلافة موسى، خلال اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة للاحتفال باليوم الدولي الأول لمناهضة خطاب الكراهية المنعقد اليوم بمقر الأمم المتحدة في نيويورك.

وأفادت سلافة موسى بانضمام وفد المملكة العربية السعودية الدائم لدى الأمم المتحدة إلى بيان مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي في هذا الشأن، مشيرة إلى أن المجتمع الدولي يحتفل اليوم ولأول مرة باليوم الدولي لمكافحة خطاب الكراهية، حيث يأتي هذا الاحتفال في توقيت مهم للغاية والبشرية تعاني من تداعيات الأوبئة والنزاعات والكوارث الطبيعية، التي أضفت بتداعياتها أبعادا جديدة على تماسك المجتمعات وقدرتها على الصمود.

وأكدت إيمان المملكة العربية السعودية بأن التسامح بين الناس أساس للتعايش، وأساس لبناء الحضارات، مشددة على أهمية التصدي لخطاب الكراهية ونبذ العنف.

وقالت سلافة موسى : للمملكة مسيرة طويلة في نشر التسامح ومكافحة خطاب الكراهية بوصفه منهج حياة ومبدأ من المبادئ الجامعة بين الأفراد، فالقيم الإسلامية السمحة تدعو لتعزيز الأمن والاستقرار والتسامح بين كل المجتمعات الإنسانية بمختلف جنسياتهم وانتماءاتهم السياسية والثقافية ليكونوا نسيجا واحدا ضد كل ما يهدد تلاحمهم وتماسكهم، حيث كان لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني دورا رئيسيا في تعزيز هذه المفاهيم وترسيخها وجعلها جزءا أصيلا من ثقافة المجتمع.

وأشارت إلى أن المملكة أنشئت المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف «اعتدال» والذي يعمل حاليا على تطبيق خارطة طريق لتحجيم خطاب الكراهية ومحاصرة دعاته تضمنت عدة خطوات من بينها تجفيف منابع الكراهية في وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية، وتشجيع الناس للإبلاغ عن جرائم الكراهية، وتعزيز دور التربية والتعليم تجاه مكافحة خطاب الكراهية ودعم ثقافة التعايش الإنساني، وإطلاق مبادرات أخلاقية تحفز على نبذ الكراهية ونشر قيم الاعتدال.

وأضافت : يعد التعليم ركيزة أساسية في تكوين شخصية الفرد وتشكيل مفاهيمه ومعتقداته ومنظوره تجاه الآخر، حيث قامت وزارة التعليم بإصدار وثيقة مصفوفة مفاهيم حقوق الإنسان في المناهج الدراسية، لدمج قيم المساواة ونبذ الكراهية وحقوق الإنسان في المحتوى التعليمي، والتأكيد على أن التسامح يُعد أحد المرتكزات الرئيسة في بناء مناهج الدراسات الإسلامية، وكذلك استحداث مادة التفكير الناقد، والتي تعزز قيم التسامح والتعايش واحترام الثقافات الأخرى ونبذ التعصب الفكري والكراهية.

وتابعت القول : إن التنظيمات والجماعات الإرهابية تعمل على نشر خطاب الكراهية وتصنيف الناس وتكفيرهم حيث تهدف من ذلك إلى إقصاء الآخر وتعزيز مكانتها بين أتباعها.

ولفتت النظر إلى أن انتشار استخدام وسائل التواصل الاجتماعي قد شكل بيئة خصبة لترويج ونشر هذا الخطاب من قبل الجماعات الإرهابية، مما يستلزم حشد المزيد من الجهود الدولية ووضع سياسات استراتيجية فعالة للتصدي للممارسات هذه التنظيمات الإرهابية.

وأبانت أن مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات، يقوم بمواصلة جهوده نحو تعزيز ثقافة الحوار وترسيخ التعايش واحترام التنوع وقبول التعددية ودعم المواطنة المشترك بين الدول.

وأردفت: استضافت المملكة هذا العام ملتقى "القيم المشتركة بين أتباع الأديان" والذي يهدف التوصل إلى توافق عالمي

في سياق رؤية حضارية مشتركة لتعزيز التعاون والثقة بين القادة الروحيين العالميين، والاستفادة من القواسم المشتركة بينهم بوضعهم في طليعة المبادئ المشتركة للقيم الإنسانية، وتعزيز قيم الوسطية والانسجام، ودعم الجهود بشكل فعال لتعزيز التسامح والسلام، ووضع أطر فكرية عقلانية للتحصين من مخاطر الفكر والسلوك المتطرف بغض النظر عن مصدره.

وأوضحت أن خطاب الكراهية مبني على الاختلاف وعدم تقبل الآخر، وإن الاختلافات بين البشر من حيث الأعراق والأديان والمذاهب والأفكار ستبقى ولا يمكن طمس هذه الاختلافات أو التخلص منها، لذلك فإن التسامح وقبول الآخرين هما السبيل الوحيد لمجتمع دولي مستقر وآمن، بعيدا عن الاضطرابات والتوتر والانقسام.

وشددت على أن التصدي لخطاب الكراهية لن ينجح إلا بتضافر الجهود الدولية وفق استراتيجية شاملة وفاعلة وبجهد دولي منظم.

# تأهيل وظيفي واستقلال مادي للأيتام

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 22 ذو القعدة 1443هـ - 21 يونيو 2022م
https://www.al-madina.com/article/792731

كشف تقرير رسمي لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية عن انتهاء المسودة الأولى لإستراتيجية الدعم والإعانات الاجتماعية، التي تتضمن توفير فرص عمل للمستفيدين دراسة الميزانيات المتعلقة ببرامج الدعم والخروج بمبادرات لتحسين الانفاق الاجتماعي. كما تضمَّن التقرير مشاريع مهمة جاري تنفيذها حالياً منها الشراكة مع القطاع الثالث لزيادة التغطية الجغرافية توسيع خدمات الحماية الأسرية مع مراعاة تخفيض تكاليف إنشاء مراكز الحماية ورفع كفاءة الخدمات، وبناء شراكات مع القطاع الثالث (11 مركز حماية،7 دور إيواء) وإنشاء فروع لتقديم خدمات الحماية الأسرية ومساندة الراغبين في الاستقلالية التامة عن الخدمات الرعوية، وذلك عن طريق التأهيل والتدريب لسوق العمل، كما تتضمَّن مشروع تمكين 500 من الأيتام ذوي الظروف الخاصة من الاستقلال المادي ورفع جودة الممكنات بدعم المشاريع والالتحاق بالوظائف الداعمة والممكنة لاستقلاليتهم والعمل على تملكهم مساكهم لإغلاق بيوت الرعاية الاجتماعية ومشروع قياس أثر وتحسين كفاءة الإنفاق على برامج الرعاية الاجتماعية لترشيد الإنفاق على الفئات المستحقة والتأكد من كفاءتها، وتساهم المبادرة في تحقيق الهدف الإستراتيجي عن طريق قياس رضا المستفيدين من الخدمات الاجتماعية، ومشروع بناء مصة إلكترونية لتمكين مستفيدي الضمان من سوق العمل وإيجاد الآليات والأدوات اللازمة لفرز المستفيدين من حيث القدرة على العمل.

# السعودية: مستمرون في تعزيز قيم التسامح ودحض التطرف والعنف

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 22 ذو القعدة 1443هـ - 21 يونيو 2022م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2108273

أدانت المملكة العربية السعودية خطاب الكراهية بجميع أنواعه وأشكاله، مؤكدة أن جهودها على الصعيد الدولي ما تزال مستمرة نحو كل ما من شأنه أن يعزز قيم التسامح ويدحض كل ملامح التطرف والكراهية والعنف.

جاء ذلك في كلمة المملكة العربية السعودية التي ألقتها رئيسة اللجنة الاجتماعية والإنسانية والثقافية (اللجنة الثالثة) في وفد المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة سلافة موسى، خلال اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة للاحتفال باليوم الدولي الأول لمناهضة خطاب الكراهية المنعقد (الثلاثاء) بمقر الأمم المتحدة في نيويورك.

وأفادت سلافة موسى بانضمام وفد المملكة العربية السعودية الدائم لدى الأمم المتحدة إلى بيان مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي في هذا الشأن، مشيرة إلى أن المجتمع الدولي يحتفل اليوم ولأول مرة باليوم الدولي لمكافحة خطاب الكراهية، حيث يأتي هذا الاحتفال في توقيت مهم للغاية والبشرية تعاني من تداعيات الأوبئة والنزاعات والكوارث الطبيعية، التي أضفت بتداعياتها أبعادا جديدة على تماسك المجتمعات وقدرتها على الصمود.

وأكدت سلافة إيمان المملكة العربية السعودية بأن التسامح بين الناس أساس للتعايش، وأساس لبناء الحضارات، مشددة على أهمية التصدي لخطاب الكراهية ونبذ العنف.

وقالت سلافة موسى: للمملكة مسيرة طويلة في نشر التسامح ومكافحة خطاب الكراهية بوصفه منهج حياة ومبدأ من المبادئ الجامعة بين الأفراد، فالقيم الإسلامية السمحة تدعو لتعزيز الأمن والاستقرار والتسامح بين كل المجتمعات الإنسانية بمختلف جنسياتهم وانتماءاتهم السياسية والثقافية ليكونوا نسيجا واحدا ضد كل ما يهدد تلاحمهم وتماسكهم، حيث كان لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني دور رئيسي في تعزيز هذه المفاهيم وترسيخها وجعلها جزءا أصيلا من ثقافة المجتمع.

وأشارت إلى أن المملكة أنشأت المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف (اعتدال) الذي يعمل حاليا على تطبيق خارطة طريق لتحجيم خطاب الكراهية ومحاصرة دعاته تضمنت عدة خطوات من بينها تجفيف منابع الكراهية في وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية، وتشجيع الناس للإبلاغ عن جرائم الكراهية، وتعزيز دور التربية والتعليم تجاه مكافحة خطاب الكراهية ودعم ثقافة التعايش الإنساني، وإطلاق مبادرات أخلاقية تحفز على نبذ الكراهية ونشر قيم الاعتدال.

وأضافت: يعد التعليم ركيزة أساسية في تكوين شخصية الفرد وتشكيل مفاهيمه ومعتقداته ومنظوره تجاه الآخر، حيث قامت وزارة التعليم بإصدار وثيقة مصفوفة مفاهيم حقوق الإنسان في المناهج الدراسية، لدمج قيم المساواة ونبذ الكراهية وحقوق الإنسان في المحتوى التعليمي، والتأكيد على أن التسامح يُعد أحد المرتكزات الرئيسة في بناء مناهج الدراسات الإسلامية، وكذلك استحداث مادة التفكير الناقد، التي تعزز قيم التسامح والتعايش واحترام الثقافات الأخرى ونبذ التعصب الفكري والكراهية.

وتابعت: التنظيمات والجماعات الإرهابية تعمل على نشر خطاب الكراهية وتصنيف الناس وتكفيرهم حيث تهدف من ذلك إلى إقصاء الآخر وتعزيز مكانتها بين أتباعها. ولفتت النظر إلى أن انتشار استخدام وسائل التواصل الاجتماعي شكل بيئة خصبة لترويج ونشر هذا الخطاب من قبل الجماعات الإرهابية، ما يستلزم حشد المزيد من الجهود الدولية ووضع سياسات استراتيجية فعالة للتصدي للممارسات هذه التنظيمات الإرهابية.

وأبانت أن مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات، يقوم بمواصلة جهوده نحو تعزيز ثقافة الحوار وترسيخ التعايش واحترام التنوع وقبول التعددية ودعم المواطنة المشترك بين الدول.

وأردفت: استضافت المملكة هذا العام ملتقى (القيم المشتركة بين أتباع الأديان) الذي يهدف التوصل إلى توافق عالمي في سياق رؤية حضارية مشتركة لتعزيز التعاون والثقة بين القادة الروحيين العالميين، والاستفادة من القواسم المشتركة بينهم

بوضعهم في طليعة المبادئ المشتركة للقيم الإنسانية، وتعزيز قيم الوسطية والانسجام، ودعم الجهود بشكل فعال لتعزيز التسامح والسلام، ووضع أطر فكرية عقلانية للتحصين من مخاطر الفكر والسلوك المتطرف بغض النظر عن مصدره.
وأوضحت أن خطاب الكراهية مبني على الاختلاف وعدم تقبل الآخر، وأن الاختلافات بين البشر من حيث الأعراق والأديان والمذاهب والأفكار ستبقى ولا يمكن طمس هذه الاختلافات أو التخلص منها، لذلك فإن التسامح وقبول الآخرين هما السبيل الوحيد لمجتمع دولي مستقر وآمن، بعيدا عن الاضطرابات والتوتر والانقسام.
وشددت على أن التصدي لخطاب الكراهية لن ينجح إلا بتضافر الجهود الدولية وفق استراتيجية شاملة وفاعلة وبجهد دولي منظم.

# حلقة وصل لتحديث البيانات وتقديم المعلومات..

# وزير العدل: إطلاق مركز لخدمات المحامين

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 22 ذو القعدة 1443هـ - 21 يونيو 2022م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2108254

أعلن وزير العدل الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، أن العمل جارٍ لإطلاق مركز خدمات المحامين، يضم مركز اتصال موحدا لخدمة المحامين، ليكن حلقة الوصل بين الهيئة والوزارة والمحامين، سواء من ناحية تحديث البيانات أو تقديم المعلومات.
وثمن خلال لقائه المفتوح أمس، بالمحامين، دعم واهتمام القيادة الرشيدة بالمرفق العدلي والمستهدفات المستقبلية له في الجوانب المهنية والهيكلية كافة، والتشريعات والممكنات التي من شأنها أن تحقق الضمانات بقواعد منهجية وعمل مؤسسي، مشيراً إلى أن مرحلة التطوير ورفع الكفاءة لكامل المنظومة العدلية لا بد أن تقوم على أسس أهمها الجوانب المهنية، شريطة أن تتوازن في هذا التطوير مع جوانب التمكين وجوانب المسؤولية.
وأكد أن الغاية من هذه الجهود أن يكون المخرج العدلي بأعلى جودة، مشيراً إلى أن وسائل تحقيق ذلك عديدة؛ أهمها التأهيل المهني لتجسيد المؤسسية وتوثيق الأعمال والمخرجات والأعمال العدلية كافة، واصفاً المحامين بالشركاء والركن الأساسي في المنظومة العدلية، وأنهم أساس من الأسس في البعد المهني لتحقيق المستهدفات العدلية والضمانات كافة، مشيراً إلى أن هناك توازناً بين مشروعات التمكين للمهنة وللمحامي، مثل: حصر الترافع على المحامين، ومشروعات لزيادة شفافية عملهم.
وشدد على أهمية رضا المستفيدين، حيث إن المؤشرات هي التي ستحكم الأداء عموماً مع معايير متوازنة لرضا المستفيدين، مؤكداً قواعد السلوك المهني للمحامين وما تفرضه من ضرورة الحياد، والمحافظة على خصوصية العملاء، وحماية سرية المعلومات التي يطلع عليها، وكذلك عدم نشر وقائع التحقيقات والمحاكمات.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

# "هدف" يعتمد دعم شهادة الاعتماد المهني السعودي للقانونيين

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 22 ذو القعدة 1443هـ - 21 يونيو 2022م
https://www.aleqt.com/2022/06/20/article_2339601.html

""»الاقتصادية" من الرياض
اعتمد صندوق تنمية الموارد البشرية) هدف(، دعم شهادة الاعتماد المهني السعودي للقانونيين (SASL) من خلال برنامج دعم الشهادات المهنية الاحترافية.
وتهدف شهادة الاعتماد المهني التي تقدمها الهيئة السعودية للمحامين، إلى تحسين بيئة الممارسة المهنية، وزيادة نسب الكفاءة الوطنية، ومعالجة الفجوات الناشئة عن التأهيل الأكاديمي والممارسة المهنية، وتوفير الحماية للقطاع من الممارسات الخاطئة من خلال تطوير المهارات المعرفية والسلوكية والتحليلية والبنائية.
ويمكن لجميع الممارسين القانونيين من محامين، ومتدربين، ومستشارين قانونيين وشرعيين، والعاملين بالوظائف القانونية، أو الإدارات ذات الصلة الاستفادة من دعم شهادة الاعتماد المهني السعودي والتسجيل في البرنامج من) دعم الشهادات المهنية الإحترافية.(
وكان أعداد الشهادات المعتمدة ضمن برنامج الشهادات المهنية الاحترافية، قد ارتفع إلى 118 شهادة في عدة مجالات نوعية وتخصصات مختلفة، في خطوة ترمي إلى رفع كفاءة القوى الوطنية وزيادة تنافسيتها في سوق العمل.
ويشترط "هدف" للاستفادة من دعم البرنامج، حصول الفرد على شهادة مهنية احترافية معتمدة، ضمن قائمة الشهادات المتاحة على موقع البرنامج، وإقرار بعدم دفع تكاليف الحصول عليها من قبل جهة العمل إذا كان المتقدم موظفا، علماً بأن الحد الأعلى للدعم هو لشهادتين احترافيتين فقط لكل متقدم.
وتقوم آلية الدفع من الصندوق على مبدأ التعويض للفرد الحاصل على الشهادة الاحترافية وفقا للتكاليف المحددة على موقع الصندوق ، حيث يترتب على المتقدم رفع مطالبة مرفقا معها صورة الشهادة الاحترافية الحاصل عليها المستفيد، ومن ثم يتم التحقق من صحة الشهادة، وتحويل تكاليف الحصول عليها مباشرة إلى حساب المتقدم من خلال رقم الآيبان المسجل في صفحة التسجيل.
وتُعرف الشهادات المهنية الاحترافية، بأنها الشهادات أو المؤهلات المهنية التي يحصل عليها لضمان التأهيل والتخصص لأداء وظيفة أو مهمة بالشكل الاحترافي في حقلٍ مهنيٍ تخصصيٍ دقيق معتمد من جهة اعتماد أو جمعية مهنية دولية أو محلية.

.

# المرأة السعودية.. السمعة السعودية (2)

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 22 ذو القعدة 1443هـ - 21 يونيو 2022م
https://www.alriyadh.com/1957502

## عماد بن محمد العباد

تحدثت في مقال الأسبوع الماضي عن الظلم الذي تتعرض له المملكة إعلامياً، والهجوم عليها في كل محفل ووصمها بتهم تراكمت عبر السنين بسبب تجاهلنا لها، حتى تحولت صورةً نمطية تتطلب عملاً مكثفاً لتغييرها. ملف المرأة يأتي في طليعة قائمة الاتهامات التي تواجه المملكة، وأوضحت في المقال السابق كيف أن المرأة السعودية تتمتع بحقوق قد تفوق ما تتمتع به النساء في دول غربية متقدمة، خصوصاً في فرص العمل والمساواة في الرواتب والفرص الوظيفية وغيرها.

العمل على نقل واقع المملكة كما هو وتحسين صورتها في المجتمع الدولي هو ضرورة وليس ترفاً كما ذكرت، الأمر لا يتعلق باستجداء الثناء والمديح بل يترتب عليه الكثير من المكاسب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وإذا أردنا اتخاذ استراتيجية فعالة وبعيدة عن الطرق المهترئة والمستهلكة التي أثبتت أنها لا تجدي فيجب أن نفكر في حل للمشكلة من أصل المشكلة ذاتها، أعني بذلك أن تضطلع المرأة السعودية بمهمة تحسين سمعة بلادها في الخارج، وأن تتسلم هذا الملف المليء بالافتراءات لتفندها.

بطبيعة الحال لا يتم ذلك عبر حملات علاقات عامة مباشرة، وإنما من خلال استغلال كافة المنصات الممكنة بقوة ناعمة تتوسل الفن والأدب والثقافة والإعلام، وأن يتم ذلك بدعم من الجهات المعنية مثل وزارة الثقافة والإعلام والخارجية وغيرها من الهيئات المعنية بمثل هذه الأنشطة، كما يجب أن تكون الخطة طويلة المدى وتعتمد على استراتيجية ذكية تفهم اهتمامات المتلقي وتلفت انتباهه.

الأفكار التي قد تحقق هذا الهدف كثيرة ومتنوعة، وسأضرب بعض الأمثلة التي قد تحقق نتائج سريعة ومستدامة: حكايات من السعودية تقدمها فتيات سعوديات على المنصة الشهيرةTED Talk ، معارض فن الخط العربي لخطاطات سعوديات يتم تنظيمها في عدد من العواصم حول العالم، ورش عمل لتعليم فن المكياج على أيدي فتيات سعوديات، صناعة مشهورات من المملكة على وسائل التواصل الاجتماعي يتحدثن عدة لغات، بحيث يقدمن محتوى بسيطاً وذكياً يخاطب جماهير العالم، وغير ذلك من الفعاليات الجماعية التي تفتح أبواباً للحوار ومن المهم جداً تدريب كل من تشارك في فعاليات خارجية على الحديث أمام الجموع ومعرفة الرسائل المراد إيصالها، والتدرب على إجابة الأسئلة الصعبة والمحرجة، والأهم هو نقل الصورة الحقيقية دون تزييف أو مبالغة، وذلك لأن الصورة الواقعية جميلة بحد ذاتها ولا تحتاج لإضافات غير واقعية. من الممكن أيضاً تدريب عدد من السيدات للخروج في وسائل الإعلام العالمية والمشاركة في حواراتها ولك أن تتخيل الأثر الكبير الذي يحدثه مثلاً ظهور سيدة سعودية مفوهة في البرنامج الحواري The Daily Showمع تريفور نوا، أو تحل ضيفة على برنامج 'The View' الذي يشاهده أكثر من 3 ملايين شخص، أو غيرهما من البرامج الشهيرة.

الدفع بالمرأة السعودية للواجهة وتسليمها ملف إدارة سمعة المملكة في الخارج، "فيما يتعلق بحقوق النساء"، سيساهمان بشكل كبير في إصلاح الصورة النمطية للمملكة، تلك الصورة التي لطالما تعرضت لإجحاف غير مبرر.

# الاستقدام وحقوق المواطن

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 22 ذو القعدة 1443هـ - 21 يونيو 2022م
https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2108217

## هيلة المشوح

اتجهت المملكة العربية السعودية منذ سنوات إلى التعاملات الرقمية في شتى القطاعات الأمنية والخدمية من خلال عملية التحول الرقمي واحتلت بذلك المرتبة الثانية عالمياً في هذا المجال.

ونظراً لتزايد عمليات التحايل وانتشار المكاتب المشبوهة على مواقع التواصل الاجتماعي، وتذليلاً لجهد المواطن ووقته وحرصاً على تسهيل معاملاته في مجال الاستقدام فقد استحدثت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية «منصة مساند» وهي أحد أهم الإنجازات الخدمية كمبادرة إلكترونية شاملة ومتكاملة الخدمات وهي المنصة الرسمية الوحيدة والمعتمدة للاستقدام في المملكة أُسست لضبط وتنظيم التعاملات بين صاحب العمل والعمالة المنزلية وأصحاب مكاتب الاستقدام من خلال قنوات رسمية ميسرة ومعتمدة يسودها الاحترام وحفظ الحقوق لجميع الأطراف وسرعة التنفيذ والالتزام بالتعاقدات المبرمة بين صاحب العمل والعاملة المنزلية، فاعتمدت المنصة على أعلى المعايير التقنية لاختصار رحلة الاستقدام وحرية الاختيار بين أكثر من 1000 مكتب استقدام معتمد داخل المملكة، ويتم الاستقدام عبر المنصة من 14 دولة معتمدة من خلال قنوات إلكترونية موثوقة، كما تبرز على المنصة بعض الخدمات المهمة مثل متابعة وتحسين نقل خدمات العمالة المنزلية، بالإضافة إلى خدمة رفع الشكاوى أو الملاحظات بشكل إلكتروني دون الحاجة لزيارة الفروع وذلك لحماية حقوق أطراف العلاقة التعاقدية للاستقدام ورفع مستوى الخدمات من خلال المنصة.

كتبت سابقاً عن منصة «مساند»، وأكتب اليوم بعد أن مررت بتجربة رائدة ورائعة في الاستقدام عبر المنصة بخمس خطوات سريعة وميسرة بدءاً بتحديد نوع الاستقدام، ونوعه حسب التفضيل، إما استقدام عامل بمواصفات محددة أو استقدام عامل محدد مسبقاً بالاسم عبر خدمة «معروفة»، مروراً بمقدم الخدمة واستعراض جميع المكاتب مع إمكانية التصنيف والفرز حسب الرغبة وحسب تقييمات العملاء المنشورة على المنصة والتي تتيح فرصة المفاضلة وتساهم في التطوير والتنافسية بين مقدمي الخدمة، وبعد هذه الخطوة يتم استلام عروض طلبات الاستقدام من مقدم الخدمة وتتضمن الراتب المستحق للعامل مع سير ذاتية ليتم ترتيبها حسب الأفضلية، يليها مباشرة عملية الدفع بأمان تام من خلال «مساند» بعد إنشاء العقد والاتفاق على محتواه، ثم تتبع الطلب إلكترونياً حتى وصول العمالة.

أخيراً.. بقي أن ننبه إلى بعض الصفحات المزورة لمنصة مساند على مواقع التواصل والحذر من تصفحها أو التعامل من خلالها والتأكد من الصفحة الرسمية للمنصة حفظاً لأموالنا من النصب والاحتيال.

# كاريكاتير

الإلكترونية الاقتصادية www.aleqt.com

**المصدر: جريدة الاقتصادية**
**الثلاثاء 22 ذو القعدة 1443هـ - 21 يونيو 2022م**

https://www.aleqt.com/2022/06/21/article_2340221.html

الرياض www.Alriyadh.com

**المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 22 ذو القعدة 1443هـ - 21 يونيو 2022م**

https://www.alriyadh.com/1957570